

مطبوعة طبياً صحيحاً ، ليتمتعوا بلذتها ، وليقفوا عليها ، وهو بذلك يهيئ التراث القديم للأجيال الحديثة التي نبا ذوقها عن التمتع بهجة الآداب القديمة ولذتها ؛ ثم تيسر هذا الأدب الألماني للألمان وتعريفهم بنوع جديد من أنواع نقد المجتمع في الشرق الأوسط ، وهو معروف عندهم أيضاً . وقد كان له شأن كبير لديهم في القرون الوسطى حتى القرن التاسع عشر حيث اختلفت وسائل التسلية الحديثة ونقد المجتمع بالأساليب القديمة ، فأضعفتها أو أهملتها في بعض الأحيان .

وهذا الكتاب النفيس هو في جملة ما أهمنه « جمعية البحوث الألمانية » إلى « المجمع العلمي العراقي » ، فلها شكر المجمع وتقديره .

مجلة معهد المخطوطات العربية

يصدرها معهد المخطوطات العربية بالقاهرة

هذه المجلة من خيرة ما قرأت عن المخطوطات العربية في اللغة العربية ، فهي سفر خاص بهذا الموضوع المهم ، الذي هو الأساس الذي يعتمد عليه كل باحث في كتابة أي بحث علمي مركّز في التراث العربي . يخرجها « معهد المخطوطات العربية » بالقاهرة . وهو معهد تابع للإدارة الثقافية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، أنشئ بموجب قرار مجلس الجامعة العربية المؤرخ في ٤ نيسان ١٩٤٦ . وقد حددت أهدافه ومهمته بما يلي :

(١) جمع قهارس المخطوطات العربية في دور الكتب العامة والخاصة ، وقهارس المخطوطات التي يمتلكها الأفراد ، لتوحيدها في فهرس عام .

(٢) تصوير أكبر عدد ممكن من المخطوطات العربية القيمة .

(٣) وضع هذه المصورات تحت تصرف العلماء ، بمرضاها لمن يطلبها للاطلاع عليها بواسطة الآلات المارسة للمسكبة ، أو بإعطاء صور مكبرة منها بأسعار منهاودة ، أو بإطارة نسخة ثانية منها للعلماء الذين يطلبونها من البلدان الأخرى بواسطة المؤسسات العلمية .

٤ (طبع صور المخطوطات القيمة التي أنعمها أصحابها مقروء ، ونشر نصوص المخطوطات ذات الأهمية الكبرى .

٥ (تنظيم التعاون بين العلماء والؤسسات العلمية في سبيل نشر المخطوطات ، وتزويد الناشرين المعلومات اللازمة عن المخطوطات التي يعنون بها ، وإعلامهم بأسماء من يعني بمخطوطات مماثلة لمخطوطاتهم أو مشابهة له .

٦ (إصدار نشرة دورية عما طبع أو يطبع من المخطوطات العربية والإشارة إلى ما هو معد منها للطبع .

بموجب هذا القرار الخطير ، أنشئ هذا المعهد الذي سيكون إذا ساعدته الظروف وتوافر له المال اللازم وسار بمثل هذه المهمة ، المرجع الأول في المسالم ولا شك للباحثين والعلماء في الحصول على معلومات عن المخطوطات العربية وأصولها ، ومظانها ، وما طبع منها ، وما لم يطبع . إذ ينبغي أن ترى اليوم معهداً للمخطوطات في العالم ، خصص نفسه بالمخطوطات ، وقصر جهده على جمع كل ما يمكن جمعه وتصوير كل ما يمكن تصويره لحفظه في محل واحد ، وتيسيره للراجمين ، مع الإشارة إليه والتعريف به في الفهارس التي أعدها المعهد لهذه المخطوطات ، وفي المجلة التي نتحدث عنها ، وبذلك سهل للباحثين عملاً كان من غير الممكن قيامهم به .

والمجلة التي أشير إليها قد صدر الجزء الأول منها في مايس سنة ١٩٥٥ م ، وصدر الجزء الثاني منها في تشرين الأول سنة ١٩٥٥ م . وهذان الشهران هما موعدا صدور الجزئين في كل عام .

وقد أشتمل الجزء الأول على « ١٦٠ » صفحة من القطع المتوسط . أما الجزء الثاني ، فقد تكون من « ١٩٩ » صفحة بهذا القطع . وقد أسهم في مادتهما باحثون من مختلف أنحاء العالم العربي ممن عرفوا بولهم بدراسة المخطوطات أو اقتنائها وعمن يتولون وظائف إدارة خزائنها والإشراف عليها ، فعرف بعضهم بعض خزائن المكتب الحاضرة ، ووصف بعض آخر بعض دور المكتب القديمة ، ونشر آخرون نماذج من خطوط مشاهير المؤلفين وبعض الرسائل

النادرة ، كما ألحق بالمجلة معجم فيما نشر من المخطوطات العربية في عام ١٩٥٤ م في البلاد العربية وفي بعض البلاد الاسلامية والعربية ، وغير ذلك مما له صلة وعلاقة بعالم المخطوطات . وإصدار مجلة في موضوع علمي مركّز ، ليس من الأمور السهلة الهينة ، فالمشتغلون يبحث المخطوطات وإن كان عددهم كثيراً غير أن المتقنين الملمين به هم في الواقع قليلون ، ومن هنا جاءت الصعوبات في إخراج دوريات في أوقات منتظمة عن المخطوطات . ولهذا فاني أقدر المشقات التي يكابدها مدير معهد المخطوطات العربية الدكتور صلاح الدين النجد وجماعته في إخراج المجلة وفي جمع شتات مادتها من عالم فسيح واسع الأرجاء . غير أن هذا لا يمنع من طلب توجيه عناية الكتاب والمساهمين في هذه المجلة الى وجوب إفادة القراء بما فيه جودة وأسالة وتركيز مع مراعاة كل ما يجب ذكره عن المخطوطات من أوصافها وأصحاب خطوطها وتأريخها والإشارة الى من تحدث عنها والى المواضع التي هي فيها ، لتقديم مادة مساعدة لمن يريد نشر المخطوطات أو اقتناء نسخ منها .

ولقد لاحظت أن بعض ما نشر عن بعض المكتبات موجز لا يتجاوز أسطراً أو صفحة أو صفحتين . ولا أعترض لديّ على الإيجاز المركّز ، فالإيجاز المركّز هو الأسلوب العلمي الممتاز . أما تقديم موجز عن مكتبة تحتوي على عشرات أو مئات من المخطوطات يصكفي فيه بأسم المكتبة وموضوعها وأن لها فهرساً أو ليس لها فهرست وأمثال ذلك ، كما قرأت ذلك في الجزء الأول من المجلة ، فهو إيجاز مخل ، لا يزيد تدوينه في علم القاري شيئاً ، ولا ينقص عدم تدوينه من علمه شيئاً . وقد كنت أودّ لو تفعل أصحاب هذه الأسطر بالإشارة الى فريدة أو فريدتين أو جملة فرائد مما عثروا عليه بين مخطوطات المكتبة التي يتحدثون عنها ، إذ لا فادونا بذلك فائدة كبيرة . كذلك وجدت تمرّعا في تدوين أسماء المخطوطات وأسماء المؤلفين وفي ضبط العبارات والجل المقتبسة . والتسرع في مثل هذه الأمور مزلة ، يوقع الذين يعتمدون على أصحاب هذه المقالات الواضمين نقمهم بهم في الخطأ ، كما وجدت من بعضهم نبواً في حسن الاقتناء ، فأهملوا الإشارات الى مخطوطات مهمة نغينة أشار إليها بروكمن في كتابه في تاريخ آداب

اللغة العربية أو غيره ، بينما أشاروا الى مخطوطات لا تقاس الى ما أهملوه . أما إعادة نشر موضوع منشور بمبارات معدلة بمض التعديل ، أو باختصاره ، فقد يكون لصاحبه عذر عدم وقوف قراء هذه المجلة على أصل المقال ، فأحب تقديمه اليهم بحدوداً مريداً تجديد الفائدة والأطلاع . ولكن هذا العذر مع ذلك بارد ، لا يقدم عليه إلا الكسلان الذي يريد تسويد الصحائف من غير نظر الى فائدة الناس وأصول النشر .

ومن البحوث المهمة في المجلة « معجم ما نشر من المخطوطات العربية في البلاد العربية ، وفي البلاد الإسلامية ، وفي البلاد الغربية » . فهو مورد للباحث والمتبع ، ودليل لأصحاب الرغبة في اقتناء الكتب المخطوطة . ولكن رأيت القسمين الخاصين منه بالبلاد الإسلامية والغربية ضعيفين جداً ، فما ذكر فيها معدود محدود ، ثم إن هذا القليل لا يقاس الى ما أهمل ، لا من حيث الأهمية ولا من حيث التحقيق والعناية . كما وجدت الدرجات التي أعطيت للتحقيق غير موزونة ولا دقيقة في كثير من الأحيان ، ومن يقوم بوظيفة المحاسب المتحجج عليه أن يكون دقيقاً صارماً في منح الدرجات . وعندني أن خير ما يمكن صنعه في الفصل هو الاستزادة من المراسلين المعروفين للكتب ، بتعيين مراسل أو أكثر في كل قطر من الأقطار المعنية بالعربية والإسلاميات من أصحاب العلم والدراسة ، يقدم كشفاً بما يطبع من مخطوطات يكتب في شروط التعريف من ذكر أسم المؤلف إن عرف وأسم المخطوطة وأسم المحقق ومكان الطبع والسنة التي طبع المطبوع فيها وعدد صحائف المتن والقدمة والفهارس وأمثال ذلك ، على أن تترك الإشارة الى درجة التحقيق الى فصل آخر هو نقد الكتب ، ليراعى في هذا الفصل جانب التخصص ، وهو من أهم أركان النقد . فالحكم على الأشياء لا يكون منطقياً ولا سليماً إلا إذا صدر من متخصص بذلك الشيء . خبير به . ويكون ذلك بتكليف العلماء المتخصصين في البلاد العربية والإسلامية والغربية نقد هذه الكتب ، على أن يراعى في ذلك جانب التخصص والأصراف الى البحث ، بأن يعطى ما يطبع في الفلسفة مثلاً لمن عرف وأشتهر وتخصص بهذا البحث ، مع مراعاة العصر إن أمكن ونوع الفلسفة واتقان لغة الناشر ، وهكذا في سائر فروع البحث .

وبذلك نحصل فيما أرى على نقد علمي صحيح سليم .

وسرّني بحث « قواعد تحقيق النصوص » الدكتور صلاح الدين المنجد ، إذ وضع لمن يقدمون على نشر المخطوطات دليلاً ومنهجاً مكتوباً يريهم كيف يكون التحقيق وما معناه ، وأن التحقيق على الأسلوب العلمي ليس مطلباً سهلاً ميسوراً : ليس هو مجرد قراءة الأصول ومارضة بين النسخ ننهي بإثبات اختلاف ألفاظها في الحاشية ، ونجيز تسمية فاعلي ذلك بالحقّيقين ، بل هو شيء فوق ذلك قد يزيد حمله على حمل التأليف ، ولا يستطيع الاضطلاع به إلا أرباب الكفائات المشهود لهم بالعمق ونفاذ البصيرة والقدرة التامة على التخرّيج والضبط والشرح ، ولذلك كان فضل المحققين وجهدهم ليس بأقلّ من فضل المؤلفين وجهدهم إن لم يكونا أكبر من ذلك .

ورجائي — بعد — لهذه المجلة المقيمة أطراف التوفيق ، ومتابعة السير قدماً نحو السكمال الذي هي خليفة به .

مختبرات من الجواب على اقتراح الأهاب

تأليف الدكتور ميخائيل مشاقة — تحقيق أسد رستم وصبحي أبو شقرا ، ١٨٥ ص ، من منشورات مديرية الآثار العامة بلبان ، سنة ١٩٥٥

الدكتور ميخائيل مشاقة ، من أسرة يونانية الأصل طرابلسية المنشأ ، انتقلت من جزيرة كورفو الى طرابلس لبنان في منتصف القرن الثامن عشر للتجارة بمشاقة الحرير . وهذا الكتاب في سيرة هذه الأسرة ، وفي الحوادث والتطورات التي حدثت في بلاد الشام في عهدها ، وقد تطرق فيه مؤلفه الى نواح عديدة من نواحي الحياة السياسية وأجتماعية واقتصادية وثقافية ، فجاء بأمر لا تكاد تجددها في موارد أخرى . فهو من النصوص والوثائق التاريخية الخطيرة عن بلاد الشام ، وعن الأوضاع في مصر ، وعن أحوال المماليك وسياسة محمد علي باشا بمصر وأبنه ابراهيم باشا ، وعن سياسة الفرنسيين بالنسبة لبلاد الشام ومصر ، وعن أعمال ابراهيم باشا الجزائر ، وعن حكم المصريين في هذه البلاد وأثر القنصل